الديمقراطية في الجامعة التونسية

د. منير السعيداني[1]

30-8-2014

تمهيد:

ليست المناقشة حول علاقة الدّيمقراطية بالجامعة جديدة. فمنذ الإصلاح الجامعيّ الأنواريّ في القرن التاسع عشر اعتبرت حرّية المعرفة واستقلالية هيئة التدريس مبدآن أساسيان في النظام الجامعيّ الذي تصوّره ووضعه ويلهلم فون هومبلوت (1767-1835) في ألمانيا[2] بما يؤسّس لجامعة تجمع البحث إلى التدريس باعتبار العلم جهدا متّصلا لحلّ مشاكل تتوالد من تفاعلها مع محيطها الاجتماعي السياسي [3]. ومن المعلوم أنّ هذا النظام كان ذا أثر بالغ في التصوّرات التّنفيذية لبعث الجامعات أو إصلاحها في القارّة الأوروبيّة وفي غيرها من الولايات المتحدة إلى اليابان [4]. أمّا في سياق التفكير الثقافيّ السياسيّ الفرنسيّ الحديث، فقد وجد تعارض أصلي بين شعار الديمقراطية في الجامعة وقيام هذه المؤسسة على التراتب المعرفي والإداري ومبدأ الاستحقاق التمييزي. ومن آثار ذلك توتر العلاقة تاريخيا بين الجامعات والسلطة التنفيذية الساعية إلى تملك ناصية القرار والتوجيه في المؤسسات المسؤولة عن هندسة العقول والأرواح وصناعة المعرفة ونشرها [5]. وبعد إنفاذ قرار "الثوريين" الفرنسيين بالقضاء على الجامعات (1793) بدعوى مسؤوليتها في تمكين الأرستقراطية المعرفية من مفاصل التحكم في الدولة والمجتمع، انتهى، قرنا بعد ذلك، تجديد الجامعات، بعد استتباب الجمهورية في فرنسا، إلى اعتماد استراتيجية "النخبوية الجمهورية" التي تحافظ على التميّز النخبوي ولكن مع فتح مصاريع الجامعة لكل فرد ومن دون تمييز مهما كان داعيه[6]. ويدلّ النقد البورديوي[7] الذي طال العالم الجامعي الفرنسي القائم خلال السنوات 1960-

---

[1] المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس- جامعة تونس المنار

[2] Gerd Hohendorf, "Wilhelm von Humboldt, 1767-1835", in, *Perspectives: Revue trimestrielle d'éducation comparée* (Paris, UNESCO: Bureau international d'éducation), vol. XXIII, n° 3-4, 1993, p. 685-696.

[3] Chiang Iris Kuang-Hsu, « Deux cents ans après la réforme d'Humboldt : Bologne Où va l'enseignement supérieur européen ? »,in, *Education et sociétés* 2/ 2009 (n° 24), p. 63-77.

[4] نفسه.

[5] Alain Renaut, "L'Université face aux défis de la démocratie"
محاضرة ألقيت في 26 جوان 2008 ضمن أعمال ندوة "الجامعة والديمقراطية: تحديات سياسة المعرفة" التي نظمها مرصد السياسات الجامعية والتعليم العالي لجامعة سان مارتان، الأرجنتين.
http://www.unsam.edu.ar/insti/oespu/Renaut%20%20LUniversit%C3%A9%20face%20au%20d%C3%A9fis%20de%20la%20d%C3%A9mocratie.pdf

[6] نفسه.

[7] Pierre Bourdieu, Homo Academicus,Minuit, Coll. Le sens commun, Paris, 1984, 322 pages (Réédition augmentée d'une postface de l'auteur, 1992).

1980 على أن ذلك المبدأ يمكن أن يستحيل واقعا إلى إعادة إنتاج التراتبات الاجتماعية وبنى الهيمنة بين أعضاء هيئة التدريس ذاوتهم وبين فئات الطلبة [8].

يصف ما اختزلناه من تقابل التصورات التعارض القائم في أساس وجود كلّ جامعة من حيث مراوحتها بين قطبي الديمقراطية واللاديمقراطية. مصداق ذلك في المثال الفرنسي التناقض بين "المبدأ الجمهوري من دون نخبة" وهو المتولد بطريقة شبه حتمية من فتح الجامعة للجميع وحفظ حق كل الناس في ارتيادها بما يعني شعبيتها المصحوبة دوما بعدم اشتغال مبدأ التميّز الاستحقاقي والجدارة من جهة وقطب "المبدأ النخبوي غير الجمهوري" وهو المتولد بطريقة شبه حتمية من غلق الجامعة في وجه من لا يستحقّها من منظور الجدارة الانتقائية بما يعني نخبويتها المصحوبة دوما بآلية اشتغال مبدأ التميّز الاستحقاقي الذي يستبعد غير المؤهلين اجتماعيا واقتصاديا ومعرفيا للمنافسة [9].

أسئلة الديمقراطية في الجامعة:

لا يكفّ التعارض الذي أشرنا إليه على الانفتاح على مختلف السياقات الاجتماعية الكونية والإقليمية والوطنية بحيث توضع مسائل التصرف في الشأن الجامعي محلّ سؤال مجتمعي دائم تزيد حدّته أو تنقص حسب الأوضاع كما تتغير وجهته وديناميته الداخلية. فعلى ما تفيد به جملة من المقالات صدرت ضمن نشرية الجمعية الدولية لعلم الاجتماع ***حوار كوني*** خلال السنوات الثلاث الماضية يمكن القول إن مخاطر راهنة عديدة تواجه ذلك التصرف مأتاها تعمّق الاتجاه النيوليبرالي الدافع نحو التخلّي الكامل للدّول عن قطاع التعليم العالي وإيلاء أمره للمستثمرين الخواص بحيث يخضع كلّيا لقوانين السوق[10]. يصحّ ذلك على التدريس الجامعي وكذلك الأمر بالنسبة إلى البحث العلمي وبراءات الاختراع والتثمين التنموي للبحوث والمنشورات[11]... وفضلا عن ذلك يبدو من خلال نفس المقالات ذات المصادر القومية المختلفة أن من شأن ذلك أن يضعف صلة التعليم العالي بالمسارات التنموية أو الاقتصادية الاجتماعية المحقّقة للرّفاه الاجتماعي لأوسع ما أمكن من الفئات الاجتماعية، في مختلف البلدان ولكن في بلدان الجنوب الفقير والتابع على وجه أخص.

---

[8] نفسه.

[9] Alain Renaut, "L'Université face aux défis de la démocratie", op.cité.

[10] آدريانا ماريرو وليانداندرا بيريرا ، ما مدى عمومية التعليم العمومي الأوروغواني؟، ترجمة منير السعيداني، في، ***حوار كوني***، العدد 1 من السلسلة 4، والأعداد كلها متوفرة على الرابط: http://isa-global-dialogue.net

داريوش جيميلنياك وكارولينا ميخايلوفسكا، تحول نيوليبرالي للتعليم العالي في بولونيا، ترجمة منير السعيداني، في، ***حوار كوني***، العدد 2 من السلسلة 4

مخبر علم الاجتماع العمومي في جامعة وارسو، رسالة مفتوحة حول إصلاح التعليم العالي في بولونيا، ترجمة منير السعيداني، في، ***حوار كوني***، العدد 2 من السلسلة 4

جون د. بريور ، علم الاجتماع البريطاني في زمن التقشف، ترجمة منير السعيداني، في، ***حوار كوني***، العدد 5 من السلسلة 2

لاورا كورارادي، جامعات إيطالية للبيع، ترجمة منير السعيداني، في، ***حوار كوني***، العدد 5 من السلسلة 2

[11] جيفري سالاز، ورقتك البحثية في قبضة المناولة، ترجمة منير السعيداني، في، ***حوار كوني***، العدد 4 من السلسلة 3

مايكل بورواوي ، جامعات في أزمة (افتتاحية العدد)، ترجمة منير السعيداني، في، ***حوار كوني***، العدد 3 من السلسلة 3

جينيفر بلات، ما الأبواب التي تفتحها حركة " نفاذ مفتوح"؟، ترجمة منير السعيداني، في، ***حوار كوني***، العدد 1 من السلسلة 3

في هذا السياق، مثّل المنتدى الاجتماعي العالمي المنعقد بتونس (26-30 مارس آذار 2013) مناسبة لوضع مسائل الديمقراطية التشاركية في تسيير الشأن الجامعي على محكّ الدّرس بصفة مستفيضة بين جامعيّين مهتمّين بالموضوع ونقابيّين جامعيين مع نظراء لهم من القارّات الخمس[12]. سارت المناقشات وفق ما تركز عليه تحليلات المنتدى الاجتماعي العالمي عادة من أنّ "العولمة الليبرالية الجديدة" التي يدافع عنها صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة والبنك الدولي تسببت في تحويل التربية والتعليم إلى نشاط اقتصادي بحت غايته الضغط على كلفتهما وتحقيق أقصى المرابيح من خلال عرضهما بوصفهما سلعة تُسوّق ويُتاجر فيها. وبذلك أصبحت المَهَمّة الأساسية للأنظمة التربوية والتعليمية سواء أكانت حكومية أم خاصة إعداد اليد العاملة الملائمة مواصفاتها لمتطلبات سوق الشغل المعولم. ومن نتائج الضغط على التكاليف تراجع الاستثمارات الحكومية في القطاع وإطلاق أيادي البنوك والشركات متعددة الجنسيات لتضخيم أنظمة التعليم الخاص بكل مستوياته واكتفاء الدولة بما لا يتجاوز المساعدة العمومية لبعض الفئات الفقيرة عوضا عن دعم المؤسسة التربوية العمومية. أما النتائج التربوية فيتمثل أهمّها في تعميق حدّة التفاوت بين الفئات على حساب الفقراء والمهاجرين والجماعات الأهلية والأقليات الدينية والإثنية والثقافية المهيمن عليها وتراجع تكوين المدرسين وانحباس التجديد البيداغوجي وتضخّم أعداد المنقطعين والأميين...أما العواقب الأخرى فهي إهمال الأبعاد الثقافية والإنسانية مثل حقّ الهويّة والاختلاف الثقافيّين وخاصة إزاء ظهور قطاعات في سوق التعليم تعتمد تقنيات الإعلام والاتصال الجديدة لتعمل بمنطق إقصائي يتعلل بالحرية والاستقلالية واللامركزية ليُجْهِزَ على المؤسّسة التربويّة العموميّة[13]. ومن الواضح أننا إزاء نموذج تحليلي يقول بوجود دكتاتورية مطلقة للسوق تدعمها إلى هذا الحدّ أو ذاك سلط ليست ديمقراطية بأيّة حال وإن كانت ليبرالية، وهي تحليلات تنبني على الرّبط بين مسألة التعليم العالي والجامعة ومسألة الديمقراطية وهو الربط الذي كان بدأ بالظهور في كتابات علمية لها من العمر عقود[14].

تضع المقدّمات النظرية والتحليلية والتوصيفية السابقة أرضية مناسبة لتعيين عددٍ من المسائل يمكن للنظر العلمي الاجتماعي النقدي أن يجعل منها إشكاليات بحث. وعلى الرغم من تضارب التحليلات حول جواز أو عدم جواز المرور من الانتقال الديمقراطي العام إلى تخصيصه على ما يهمّ المؤسّسة الجامعية في مجتمعات اتّقاد الحركية المطلبية الاحتجاجية فإن الرّبط بين المسألتين قائم [15]. وعلى هذا وبالتخصيص

---

[12] http://www.elfassikile.tn/actualites/tunisie-forum-social-mondial-democratie-participative-universite/2013/03/29/

[13] منير السعيداني، هل تمثل تحاليل المنتدى الاجتماعي العالمي ومقترحاته حول التربية أرضية نضالية حقيقية، في، ***الشروق*** (يومية تونسية جامعة)، أعداد 23 و24 و25 ماي أيار 2006.

[14] BAUTIER (É.) et ROCHEX (J.-Y.), *L'Expérience scolaire des nouveaux lycéens. Démocratisation ou massification ?*, Armand Colin, Paris, 1998.

[15] Thomas Docherty, *For the University Democracy and the Future of the Institution*, Bloomsbury Academic, 2011 (Published online 29 April 2014, Collections Bloomsbury Open Archive 2008-2012, http://www.bloomsburycollections.com/book/for-the-university-democracy-and-the-future-of-the-institution/)

على السّياق العربي يمكن القول إن دورة التغيّر الاجتماعي الحادّ والعميق والسريع التي افتتحتها الثورة التونسية منذ ديسمبر 2010 تضع مسألة الشأن الجامعي في مرتبة اهتمام متقدمة، على الأقلّ من حيث مساسها بفئة الشباب أولا وارتباطها المباشر ثانيا ببطالة خريجي الجامعة من أصحاب الشهائد العليا بوصفها واحدة من محركات الحركات الاجتماعية الاحتجاجية المطلبية المندرجة في السياق الثوري الجاري.

في ضوء هذا يمكن أن تثار مسألة الديمقراطية في الجامعة التونسية انطلاقا من سؤال مفاده: هل أن مسألة الديمقراطية موضوعة على جدول الأعمال في الجامعة التونسية؟ يحتمل السؤال جوابا بالنفي وآخر بالإيجاب وفي الحالة الثانية تتولّد جملة من الأسئلة من بينها: من هم واضعو مسألة الديمقراطية على محكّ النظر والفعل في الجامعة التونسية من ذوي الشأن طلابا وجامعيين ومشرفين منتخبين ومسؤولين سياسيين؟ وهل يتوافق ذلك مع مطلب اجتماعي محدّد صريح؟ وهل أن السياسة (ات) الرّسمية للدّولة تعتمد مجاراة ذلك المطلب أم تحوير مجراه أم معارضته؟

في الإشكالية والمنهج:

ليس بالإمكان أشكلة مختلف هذه التساؤلات ما لم نسترجع تأكّد السّمة الجماهيرية للجامعة التونسية وتعمّق صبغتها الشّعبيّة من حيث منحدرات الطلاّب الاجتماعية من جهة وما لم ننظر إلى تزايد أهمّية موقعها من سياسات الدّولة وحياة المجتمع طوال النصف الثاني من القرن العشرين والعشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين من جهة ثانية وما لم نعتبر تعاظم مشاكل التصرّف اليوميّ وقصير الأجل وطويله في الشأن الجامعي من جهة ثالثة. ويعني أخذ هذه الجوانب بعين الاعتبار النظر إلى مسألة الديمقراطية في الجامعة التونسية على أنها ذات ارتباط مباشر بمسألة الحَوْكَمَة أي الطريقة التي تحدّد بها الجامعات ومختلف أنساق التعليم العالي أهدافها وتضعها موضع التنفيذ وتدير بها شؤونها وتتابع نتائجها. وعادة ما تُلخّص السّمات الكُبْرى للحوكمة الجامعية في تحديد مَهَمّةٍ للتعليم العالي وغايةٍ مثلى له مع وضع إطار مرجعي قانوني وتحديد لِوُجهة التصرّف فيه وذلك باعتماد مبادئ من بينها الاستقلالية والمسؤولية والمشاركة والحريات الآكاديمية [16]. وعلى الرّغم من ضرورة ذلك، لا تقلّ عنه أهمّيةً ضرورة الانتباه إلى أنّ العقود الأخيرة شهدت لدى العديد من منابر مؤسّسات التمويل الدّولي وحتّى لدى بعض وكالات الأمم المتحدة، فضلا عن مسؤولي الدّول، اتجاها نحو الكفّ عن أو التقليل من استخدام لفظة "الديمقراطية" في ما يهم تسيير الشأن الجامعيّ لتُعوّض بلفظة "الحوكمة". ومن الواضح أن اللّفظة الثّانية تنحدر من عالم

[16] Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique and America Mideleast Educational and training Services (Amideast), Symposium on Tunisian Higher Education and U.S. Institutional Engagement, *Gouvernance universitaire en Tunisie: Entre acquis et défis* (Séminaire organisé à la Cité des Sciences, Tunis, 7 Novembre 2012), consulté en ligne le 01-07-2014 sur http://www.amideast.org/sites/default/files/otherfiles/tunisia/gouvernance_universitaire_amideast.pdf

الأعمال والمؤسسات المشتغلة حسب منطق التسيير البيروقراطي وأنّها بفعل ذلك تناسب تصوّرات النّجاعة والرّبح في حين تحيل اللّفظة الأولى على قواسم العيش المشترك[17] . ويقوم التصوّر الأخير على الاعتقاد بأن أعضاء أيّة جماعة لا يمكن أن يجمعهم إحساس مشترك ببعضهم البعض إلا عبر مجال عمومي يتحققون فيه من أنّهم ليسوا مستودعي حقوق فحسب بل بناة لتلك الحقوق وصائغون لها، بحيث يكون افتقاد السلطات الجامعية للشرعية على قدر ضمور المجال العام ضمن منظومة الدّيمقراطية في الجامعة[18].

على ضوء هذا نضع افتراضنا القائل أنّه بقدر حجم مكاسب مسار تأسيس استقلالية الجامعة التونسية عن السلطة يكون عمق الممارسة الديمقراطية. فأمّا متغير استقلالية الجامعة فسنعتمد عليه مؤشرين اثنين هما الحرّيات الآكاديمية من جهة والاستقلالية الإداريّة والماليّة من جهة ثانية وأمّا الممارسة الديمقراطية فسنعتمد عليْها مُؤشّرين اثنيْن هما كيفيّة إدارة مناقشات "المجال العموميّ الجامعيّ" من جهة والعمليات الانتخابية داخل الجامعة من جهة ثانية. وسيكون تحققنا من الافتراض قائما على الاستدلال على أن قصور الحريات الآكاديمية مقرونا إلى انعدام الاستقلالية الإدارية والمالية للمؤسّسات الجامعيّة التونسيّة يفرض قيودا تُوَجِّهُ إدارة مناقشات المجال العموميّ الجامعيّ والعمليات الانتخابية نحو تكريس ديمقراطية معطوبة.

يبدأ عملنا الاستقصائي برسم لوحة وصفية عامة لحال الجامعة التونسية بالتّركيز على المظاهر ذات التأثير المباشر في المؤشّرات الأربع التي نعتمدها فيما نخصّص فقرة مستقلة لمراجعة النصوص التاريخية التي تدعم توصيفنا. ونستكمل توصيفنا الكيفي هذا ببعض المعطيات الخاصة بتصوّر الجامعيين لعلاقة التدريس بالضغوطات وكذا حرية قيامهم ببحوثهم ونشر نتائجها، وتعبيرهم الحرّ عن آرائهم حول نظم التدريس والمشاركة في أنشطة المنظمات المهنية والجمعيات الآكاديمية... ممّا يندرج في التأسيس للحرّيات الآكاديمية وذلك انطلاقا من نصّ مشروع ميثاق الحريات الأكاديمية للجامعيين التونسيين الصادر عن نقابة المدرّسين الجامعيين (الجامعة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي) سنة 2010. ونختم فحصنا لهذه المعطيات بإطلالة على بعض المناقشات الرّاهنة بين الجامعيين وبينهم وبين الوزارة بحيث يكون ذلك أساس التثبّت من صحّة الفرضية.

لوحة وصفية عامّة للجامعة التونسية:

يقارب عمر الجامعة التونسية الحديثة الستين سنة. وقد شهدت خلال هذه الفترة تحولات عميقة... ومن بين سماتها البارزة، منذ بدايات السنوات 1990 خاصة، صبغتها الجماهيرية المتزايدة والتي جعلت

[17] Eric Dacheux, "Pas de démocratie universitaire sans courage des universitaires", in, *Questions de communication*, N°23, 2013 (version « pré-print » consultée en ligne le 27-07-2014, http://hal.archives-ouvertes.fr/docs/00/84/87/99/PDF/prerpintquestiondecom.pdf).

[18] نفسه.

السّلطات المعنية تتوقع بلوغ عدد الطلبة في منتهى العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين نصف مليون مع أقطابٍ جامعيةٍ متعدّدةٍ ودوْرٍ متعاظم للجامعات الخاصّة قَدّرتْ الوزارة المعنية أنّ انضواء الطلبة فيها لن يقلّ عن ثلث عددهم الجملي. سنة 2010، تمّ بلوغ أعلى عدد للمسجّلين من الطلبة بالجامعات العمومية وذلك بما ساوى 360 ألفا وبعدها بدأ انحدار سنوي تدريجي طفيف. وحسب أرقام السنة الجامعية 2012-2013 بلغ عدد الطلبة المسجلين في القطاع العمومي ما يقارب 316 ألفا منهم ما يفوق بقليل 62 بالمائة من الإناث. في الأثناء، حافظ التعليم الجامعي الخاص (= غير العمومي) على نسق ارتفاع حثيث وذلك بما معدّله 2500 إلى 3500 طالبا إضافيا سنويا مارّا من 12500 طالب مسجّل سنة 2010 إلى 15000 في السنة الموالية ثمّ إلى 17700 في السنة التي تلتها وصولا إلى 21800 سنة 2012-2013 . ويمثّل عدد الطّلبة الجمليّ بالنّسبة إلى الفئة العمرية ذات الصلة نسبةً تساوي 37 بالمائة في حين كان عدد الطلبة المسجلين بالجامعة سنة 2004-2005 يساوي 33.3 بالمائة من الشباب المنتمين للفئة العمرية 19-24. ويتخرّج من الجامعة التونسية عدد يراوح بين 60 ألفا وما يزيد عنها قليلا سنويا في ما يقارب الستة مائة وخمسين اختصاصا في مستوى الإجازة [19].

وفيما تأسّست الجامعة التونسية بأربع كليات (علوم رياضية وفيزيائية وطبيعية - آداب وعلوم إنسانية- حقوق وعلوم سياسية واقتصادية، طب وصيدلة) إضافة إلى الكلية الزيتونية ودار للمعلمين، وفيما لم يتجاوز تعداد الطلبة سنة التأسيس القانوني للجامعة (1960) 2157 طالبا، ارتفع هذا العدد إلى ضعفه في منتصف العشرية الأولى (1965 = 4587) وتضاعف مرة أخرى في بداية السنوات السبعين (10129)، ليتجاوز حاجز 50 ألفا سنة 1985-1986 ثم حاجز 100 ألفا في منتصف التسعينات. حاليا يبلغ عدد الجامعات العمومية باعتبار الجامعة الافتراضية 13 جامعة بها 198 مؤسسة مع 46 مؤسسة تعليمٍ عالٍ خاصّة. وتتوزّع الجامعات التونسية على مراكز جامعية أبرزها وأقدمها تونس العاصمة ومحيطها شمالا وجنوبا في دائرة ستين كيلومترا (5 جامعات دون الافتراضية) بتعداد كان مجموعه، سنة 2012-2013، 123 ألف طالبا ثم قطب الوسط الشرقي (سوسة + المنستير) بجامعتيْه وتعداد طلبته في حدود 55 ألفا ثم قطب صفاقس (الجنوب الشرقي) بما تعداده 36 ألف طالب. وتجمع هذه الأقطاب الثلاثة ما يقارب 67 بالمائة من التعداد الجملي للطلبة في حين لا تتجاوز أيّ من الجامعات الجديدة المعروفة بالجامعات الداخلية والواقعة في الشمال الغربي أو الوسط الغربي أو الجنوب الغربي من البلاد حدّ 10 آلاف طالب إلا قليلا فيما عدا جامعة قابس الواقعة في الجنوب الشرقي (20 ألفا) [20]. ويدلّ ذلك دلالة واضحة على أن توزّع مؤسّسات التّعليم الجامعيّ في تونس يتميز بالمركزية المفرطة متبعا في ذلك

[19] Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique, Bureau des Etudes, de la Planification et de la Programmation, *L'enseignement supérieur et la recherche scientifique en chiffres : Année universitaire 2012-2013* (Brochure consultée en ligne le 27-07-2014, http://www.mesrst.tn/francais/donnees_de_base/2014/brochure_fr_2012_2013.pdf)

[20] نفسه.

خرائط مختلف المؤشرات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي تميل فيها الكفة بشكل حاسم لفائدة أقطاب العاصمة والساحل (الوسط الشرقي على ساحل البحر) وصفاقس (المسماة عاصمة الجنوب على الساحل الشرقي). وفضلا عن ذلك، برز مظهر آخر من مظاهر التفاوت الجهوي بين الجامعات في نسبة تشغيل الخريجين حيث، وفي السنوات الأولى من القرن الجديد، احتل خريجو جامعة تونس المنار المرتبة الأولى وخريجو جامعة تونس المرتبة الثانية فيما عادت المرتبة الثالثة لخريجي جامعة صفاقس واحتل المرتبة الرابعة خريجو جامعة سوسة [21].

في منتصف السنوات 1960 كان عدد الأساتذة المدرّسين بالجامعة التونسية 156 لم يكن منهم من التونسيين إلا 76 في حين يبلغون الآن 23 ألفا منهم 2300 تقريبا من الصنف ألف (أساتذة تعليم عال وأساتذة مشاركون)، و10000 من الصنف ب (محاضرون وأساتذة) مع عدد من الأساتذة المتعاقدين والتكنولوجيين والملحقين يبلغ حوالي 6500 فضلا عن أصناف أخرى.

وعلى الرّغم من المركزية المفرطة ومن الخلطة العجيبة التي عليها بنية جسم المدرّسين الجامعيين، فقد قَلَبَ التوسّع الجماهيري غير المسبوق للجامعة والذي بلغ أوجه خلال العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين ملمحها الاجتماعي بشكل حاسم. وبالفعل فقد صارت تجمع في صفوفها ما لا يقل عن ثلث شباب الفئة العمرية المعنية والمنحدر في أغلبيته من أصناف وفئات وشرائح اجتماعية أكثر فأكثر قربا من الطبقات الفقيرة والمتوسطة. ويصح ذلك على المدرّسين في الاختصاصات غير النخبوية مثل الطبّ والصيدلة والدّراسات التجارية العليا وبعض الشعب العلمية التي تنفتح هي أيضا على الطبقات غير الغنية وإن كان بنسق أقل سرعة مما هو في الاختصاصات الأدبية والعلمية الإنسانية والاجتماعية[22]. وعلى الرغم من النزوح الرّيفي المتزايد نحو المدن السّاحلية فإن أعدادا حاسمة من الطلاب تأتي من أرياف وقرى ومدن صغيرة داخلية واقعة في مناطق مختلفة من البلاد اعتبرت ساكنتها ولا تزال أن التّعليم والجامعي منه خاصّة مصعد نحو حراك اجتماعي صاعد قد يبدّل لا حال المتخرجين فحسب بل حال ذويهم وعوائلهم وربما مناطقهم برمّتها[23]. ويعني هذان الملمحان، أي المُنحدران الاجتماعي والمناطقي للطلبة وللمدرّسين على حدّ السواء، إمكانية التقاطع الموضوعي بين روافد ثلاثة هي ما يمكن أن يستقر عليه التاريخ النضالي للأجيال الطلابية المتعاقبة من جهة والتزايد التدريجي للصبغة النضالية لتحركات

[21] نفسه.

[22] Éric Gobe et Saïd Ben Sedrine, *Les ingénieurs tunisiens : dynamiques récentes d'un groupe professionnel*, Paris, L'Harmattan, 2004, 276 pages

[23] Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique, Bureau des Etudes, de la Planification et de la Programmation, *L'enseignement supérieur et la recherche scientifique en chiffres : Année universitaire 2012-2013*…, op.cité.

المدرسين نقابيا وجمعياتيا وسياسيا من جهة ثانية، و طموحات هذه الفئات وأبنائها وتطلّعاتها من جهة ثالثة [24]، وباعتبار كلّ ذلك سياقا اجتماعيا سياسيا عاما لطرح المسائل المتعلّقة بالديمقراطية في الجامعة.

الإطار القانوني لتنظيم التعليم العالي:

يمكن التأريخ للنصوص القانونية المنظّمة للتعليم العالي في تونس بجملة من الأوامر والقرارات والقوانين التي مثلت جزءً من التّأسيس التّشريعي للدّولة ما بعد الاستعمارية. أوّل تلك النصوص الأمر العليّ (صادر عن الباي (= الملك) قبل تأسيس الجمهورية سنة 1957) الذي صدر في 24 أفريل- نيسان 1956 مُلحِقًا الفروع الزيتونية بمصلحة التعليم الثانوي وناصًّا على بعث الجامعة التونسية. ولكن النَصّ القانونيّ الشامل الأوّل كان قانون 1958[25] وإن تعلّق بالتعليم عامة ولم يخصّص إلا الباب الثالث للتعليم العالي[26]، في حين لم يصدر القانون المُنشِئْ للجامعة التونسية إلا سنة 1960 [27] ليعوّضه قانون صدر سنة 1969 [28] عوّضه هو أيضا قانون 1976 قبل أن تُحدث وزارة مستقلة للتعليم العالي سنة 1978. ثم كان قانون 1986 [29] الذي لم يدم العمل به إلا ثلاث سنوات ليعوّضه قانون 1989 [30] وهو الذي اتّصل العمل به إلى حدود سنة 2008 [31].

وفي الأثناء تكرّرت في العديد من النّصوص المذكورة صِيَغٌ مختلفة تدلّ على اعتبار الجامعة مؤسّسة عمومية غير دولية (نص 1958) واعتماد ترشيحات تصدر عن مجلس الجامعة في اختيار رئيسها وكذا الأمر في اختيار عمداء الكليات ومديري المعاهد (نص 1960) بل انتخاب هؤلاء من قبل مجالس المؤسّسات المعنية (نص 1969). كان ذلك على الرغم من أن تنظيم الجامعة وتسييرها ظلاّ مسألتين ثانويتين بالنسبة إلى تحديد أهداف التعليم العالي[32] فيما غاب كلّيا أحيانا مصطلح الجامعة من النصّ ليتمّ تعويضه بمصطلح "التعليم العالي" التعميمي (نص 1976) ثمّ ليتمّ تدارك الغياب- التغييب ولكن في صيغة جامعات وليس جامعة واحدة بعد تكاثر المؤسّسات الجامعية في صفاقس وسوسة والمنستير (نص 1986)[33]. من خلال كل ذلك كان التردّد بين صيغة الانتخاب والتعيين في تكليف المدرّسين الجامعيين بتسيير المؤسّسات الجامعية حيث تراجع نص 1986 عن مبدأ الاختيار من بيْن مرشّحِين من قِبَل مجلس الجامعة الموضوع في نص 1960 وعن مبدأ الانتخاب الذي أقرّه كل من نصي

---

[24] J.F. Bickel, Quelques jalons pour une sociologie de l'attente, in, S. Cavalli, Fragnière J.P. (ed), *L'avenir. Attentes, projets, (dés)illusions, ouverture*, Lausanne, Réalités sociales, 2003.

[25] القانون عدد 118 المؤرخ في 4 نوفمبر تشرين الثاني 1958.

[26] عبد القادر المهيري، القوانين المنظمة للتعليم العالي، في، ***أكاديميا***، السنة 1، العدد 7-9 (عدد خاص)، صيف 2012، صص 100-105. والنشرية مجلية شهرية تعنى بالحياة الجامعية، مديرها المسؤول رئيس جامعة منوبة.

[27] الأمر عدد 89-60 المؤرخ في 31 مارس- آذار 1960 والمتعلق بتنظيم جامعة تونس.

[28] صدر بتاريخ 24 جانفي 1969.

[29] القانون عدد 80 مؤرخ في 9 أوت 1986.

[30] القانون عدد 70 لسنة 1989 المؤرخ في 28 جويلية 1989 متعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي. وتم تنقيحه في 29 ديسمبر 1992 ثمّ في 31 جانفي 1996 ثم في 22 مارس 1997 ثم في جويلية 2000.

[31] عبد القادر المهيري، القوانين المنظمة للتعليم العالي، مصدر سابق.

[32] نفسه

[33] نفسه.

1969 و 1976 وهو ما كلّف الوزارة مقاطعة المدرّسين الجامعيين للتعيينات وللمُعَيَّنِينَ طيلة السّنة الجامعيّة 1986-1987[34]. وإلى جانب تنصيص قانون 1989 على استقلال الجامعات في أداء وظائفها العلمية والبيداغوجية وانتخاب المسيّرين في مستوييْ المؤسّسات والأقسام، أحدث النصّ "مؤسّسة وطنيّة للبحث العلمي ذات صبغة صناعيّة وتجاريّة" وإن لم تعمّر إلا بضع سنوات ليتمّ تعويضها بكتابة دولة للبحث العلمي ظلت تظهر لتختفي حسب الوزارات [35]. ومنذ نهاية التسعينات، وحسب شهادة موظفين سامين في وزارة التعليم العالي[36]، بدأ التفكير صلب الوزارة في تحويل الجامعات من مؤسسات عمومية ذات صبغة إدارية إلى مؤسسات عمومية ذات صبغة غير إدارية تخضع إلى القانون التجاري. ويعتمد ذلك على وضع أنظمة أساسية للأعوان وإيجاد تنظيم إداري ومالي مستقل وتنظيم هيكلي مستقل لكل جامعة مع عقود أهداف خماسية[37].

أفضت كل هذه التحولات القانونية إلى التنظيم الراهن للتعليم العالي في تونس حسب القانون عدد 19 لسنة 2008 المؤرّخ في 25-02- 2008 وهو الذي جعل من الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي مؤسّسات عمومية ذات صبغة إدارية يمكن أن تُحوّل بأمر وإذا استجابت لشروط مُحدّدة إلى مؤسّسات عمومية ذات صبغة علمية وتكنولوجية تتمتّع بالشّخصية القانونية وبالاستقلال المالي ويضبط سيرها بأمر[38]. وقد حدّد النصّ للتعليم العالي "مَهَمَّة التكوين وتنمية الكفاءات والمساهمة في تشييد مجتمع المعرفة وإثراء المعارف وتطوير التكنولوجيا ووضعها في خدمة الجماعة الوطنية" [39] وهي صيغة قريبة من الصّيغ المعتمدة في النصوص السابقة وإن كان البعض منها يَلحُّ على اعتماد اللغة الوطنية العربية وتطويرها أكثر من غيره والبعض الأخر يبجّل الخدمة التنموية التي تؤدّيها الجامعة للمجتمع على غيرها من المهامّ والبعض الثالث يضيف إلى مَهَمّةِ صنع المعرفة والتطوير التكنولوجي مَهَمّة نقل العلوم الحديثة المتطورة [40].

ومنذ صدور المرسوم عدد 31 المؤرخ في 26 أفريل- نيسان 2011 منقحا القانون عدد 19 لسنة 2008 المشار إليه تخضع إلى آلية الانتخاب كل هياكل التسيير بالجامعة أي مديرو الأقسام (علم الاجتماع في كلية أو معهد آداب وعلوم إنسانية مثلا) وأعضاء المجالس العلمية (مجلس علمي لكل معهد أو كلية) ومديرو وعمداء المؤسسات الجامعية (معاهد وكليات متخصصة) وأعضاء مجالس الجامعات (تضم في العادة ما بين 10 إلى 30 مؤسسة) ورؤساء الجامعات وهي انتخابات تنظم كل 3 سنوات[41]. كما أن لجان

---

[34] نفسه.
[35] نفسه.
[36] عبد اللطيف مؤمن، في استقلالية الجامعات، في، ***أكاديميا*** ، السنة الأولى، العدد 4، أفريل 2012 ، ص 54.
[37] عبد القادر المهيري، القوانين المنظمة للتعليم العالي، مصدر سابق.
[38] نص القانون.
[39] نفسه.
[40] عبد القادر المهيري، القوانين المنظمة للتعليم العالي، مصدر سابق.
[41] نص المرسوم.

الانتداب والترقية (تشرف على مناظرات انتداب الجامعيين لأوّل مرة أو ترقية المنتدبين منهم إلى رُتب أعلى) واللجان الوطنية القطاعية (مسؤولة عن تقويم المسارات الدراسية وبرامجها وموادها وطرق الامتحان فيها في الإجازة والماجستير والدكتورا) تقوم هي أيضا على مبدأ الانتخاب. لهذا المظهر الديمقراطي جملة من "الحدود" الواقعية خاصّة حيث يقتصر الانتخاب واقعا وممارسة على رؤساء الأقسام والمديري المعاهد وعمداء الكليات والمجالس العلمية للمؤسسات وللجامعات ورئاسات الجامعات ومن دون أن يشمل لجان الانتداب واللجان القطاعية وهي وطنية أي بمعدل واحدة لكل اختصاص على مستوى كل البلاد وبما يجمع كل الجامعات. وفي الغالب الأعمّ يكون السبب المباشر لذلك عزوف المدرسين الجامعيين عن الترشح وحتى عن الانتخاب. ومن المثير للانتباه أن ما يحوز على اهتمام المدرسين ترشحا وانتخابا هو المواقع والهياكل ذات الصبغة الإدارية والتسييرية على حساب الهياكل ذات الصبغة العلمية والبحثية وهو ما يؤدّي عمليا إلى اتخاذ الوزارة قرارات بتعيين أعضاء هذه اللجان.

من حيث التمويل تتمتّع الجامعة التونسية بتمويل عمومي يتأتى كليا من الدولة بما مثّل سنة 2010 ما قدره 6.10 بالمائة من الناتج الداخلي الخام وهي نفس النسبة المعتمدة تقريبا منذ مطلع القرن الواحد والعشرين. وعلى غرار مركزية القرار العلمي والبيداغوجي والبحثي يخضع وضع الميزانية والتصرّف يها كليا تقريبا أو على الأقل بصفة حاسمة إلى المركزية. وبالفعل ينص القانون عدد 19 لسنة 2008 المشار إليه في فقرة الأحكام المالية (الباب الثاني) على أن مداخيل الجامعات تتكون من "المداخيل المتأتية من عقود التكوين...، وتلك الناتجة عن استغلال الممتلكات... والمنح التي تسندها الدولة للتصرف والتكوين والبحث والتجهيز... والمداخيل المتأتية من مساهمة الطلبة... والمنح التي توفّرها الذوات المعنوية والهبات..."[42]. ولكن "يتم توزيع الموارد والنفقات... حسب تبويب يصادق عليه وزير المالية... وبالنسبة إلى نفقات التجهيز المرسّمة بميزانية الجامعات يتمّ توزيع اعتمادات التعهّد حسب الفقرات والفقرات الفرعية بقرار من وزير المالية... ويتمّ بقرار من وزير الإشراف توزيع اعتمادات الدفع"[43]. وفي فصل موال " تخضع النفقات وجوبا لتأشيرة مراقبة المصاريف العمومية بواسطة التعهد الاحتياطي..."[44].

ممارسةً، لا تتمتع الجامعات بفعل التسيير البيروقراطي بأية إمكانية لإبرام العقود أو الصفقات التي يشير إليها القانون وهي إن فعلت ملزمة بتمرير ذلك على تأشير المراقب العام للمصاريف العمومية بما يعني في أغلب الحالات تجاوز التواريخ المحدّدة وانقضاء الآجال وإبطال المشاريع. ولا يصحّ ذلك على المشاريع الكبرى فحسب بل وكذلك حتى على سفر المدرّسين الباحثين في المهام العلمية مثلا والذي يتطلب في المعتاد شهرين إلى ثلاثة أشهر من التحضيرات البيروقراطية والدواوينية الإدارية لإحضار عدد لا يستهان به من الأوراق والوثائق والأختام من مكاتب ومصالح مختلفة تتوزّع بين المؤسّسة الأصليّة

[42] الفصل 35 من نص القانون.
[43] الفصل 36 من نص القانون.
[44] الفصل 39 من نص القانون.

والجامعة التي قد تبعد عن المؤسّسات المنضوية فيها أكثر من خمسين كيلومترا والوزارة الواقع مقرها في العاصمة (يراوح بعدها عن الجامعات الداخلية بين 150 في اتجاه الشمال الغربي وما يقارب 500 كلم كلما أوغلنا في اتجاه الجنوب شرقا وغربا).

على وقع هذه التغييرات القانونية والتنظيمية والتسييرية كان للجامعة التونسية مسار تاريخي مخصوص في طرح مسألة الديمقراطية.

بعض المحطّات التاريخية لطرح مسألة الديمقراطية في الجامعة التونسية:

تمكن العودة إلى بداية سبعينات القرن العشرين (مؤتمر الاتحاد العام لطلبة تونس الذي مُنع في فيفري 1972) لنجد واحدة من أولى الإشارات إلى المسألة الديمقراطية في الجامعة التونسية وذلك من خلال شعار "جامعة شعبية تعليم ديمقراطي ثقافة وطنية". كان المقصود على الأرجح جعل الجامعة مفتوحة لكل أبناء الشعب بحيث تضمن نفس الحقوق للجميع. وترد هذه المعاني في الكثير من أدبيات الحركات الطلابية في مختلف أنحاء العالم تطبيقا لمبدأ المشاركة في تسيير المؤسّسات الجامعية. ولكن، ولأن هذا الشعار اكتسى معاني متجدّدة على مرّ العقود فإنّنا لن نتناول منه إلا ما تعلّق بالجماعة الآكاديمية مُجَسَّدَةً في هيئة التدريس.

في مقابل ما أتى من إشارات إلى منعرجات التصوّر التشريعي للسّلط الحاكمة لصيغة التسيير المؤسساتي كانت اتجاهات الرأي لدى الجماعة الآكاديمية حول الشّأن الآكاديمي ذات صبغة معارضة. ففي ما جرى من "مناقشات" خلال العشر سنوات الماضية كان للوزارة طاقة تجنيد في اتجاه الدفاع عن توجهاتها ومحاولة الإقناع بها، وهي طاقة قابلة للتجميع من خلال اجتماعات إدارية- حزبية (باعتبار تداخل الحزب والإدارة)، واستحثاث بعض المسؤولين الأول عن مؤسّسات جامعية لكتابة تمجيدية لم تنتج إلا بعض مقالات على أعمدة الجرائد اليومية لم تزد على قراءات تفسيرية تبريرية لمحتويات قانون 2008 مثلا أو الأمر المتعلق بالشهادة الوطنية للإجازة في نظام إمد (2008)[45]. في المقابل كان لنقابة المدرّسين طاقة تجنيد اعتمدت أساسا على المسؤولين النقابيين المنتخبين وكذا على بعض النشطاء من المدرّسين الجامعيين المُكوّنين لما يعرف عادة بال"حزام النقابي". ولكن الأداء لم يكن حاسما حيث، وفي ما عدى بعض المقالات على أعمدة الجرائد والمواقع الإلكترونية، انصبّ الجهد على الاتّصال بأعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي (مُعَيّنون) وأعضاء مجلس النواب ("منتخبون"). لم تنتظم اجتماعات عامة بالمنخرطين للتّداول في القانون التوجيهي لنظام إمد، بل لم تتوفر نسخ كافية منه بحيث يُقْرَأ على نطاق واسع. وعلى أهمية ما قامت به النقابة ومنه تنظيم أيام دراسية خلال شهر جوان - حزيران 2007 لعرض مقترحاتها قبل وضع القانون قيد المناقشات البرلمانية، فإن السلوك النقابي ساهم في انحسار

[45] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الإدارة العامة للتجديد الجامعي، "الأمر عدد 3123 لسنة 2008 مؤرخ في 22 سبتمبر 2008 ومتعلق بضبط الإطار العام لنظام الدراسة وشروط التحصيل على الشهادة الوطنية للإجازة في مختلف مجالات التكوين والمواد والمسالك والتخصصات في نظام إمد" في، ***النصوص التشريعية والترتيبية المنظمة للشهادات الوطنية في نظام الإجازة والماجستير والدكتوراه "إمد"***، تونس 2013.

الحوار إلى دوائره الأكثر ضيقا وناقض ما طالب به الجامعيون من ضرورة الدفع به إلى أوسع مدى ممكن. وعلى ما يبدو كان همّ الطرف النقابي هو الضغط من فوق معتقدا في إمكانية استغلال ما ظنّ أنّه شقوق بين إرادات رسمية متخالفة[46].

لم تكن سمات التسرّع والاستعجال وعدم الجرأة على توفير ظروف مناقشةٍ معمّقةٍ وواسعةٍ وبعيدةِ المدى التي ميّزت السلوك الوزاري والرّسمي عامة بمعزل عن بعض الضغوط المتعلّقة بمصادر التمويل والاتفاقيات الدولية في الغرض وخاصّة مع الاتحاد الأوروبي واستحقاقات آجالها الموضوعة. ولكن أخطر ما كان من تلك "المناقشة" أنّها لم تضع الإصبع على المسائل الأكثر جوهرية وهي ماهية التعليم الجامعي ومحتوياته ومضامينه، ودور الجامعة في صنع المعرفة ومستلزمات ذلك، وموقع الجامعة من المسار التنموي، وعلاقاتها مع محيطها الثقافي والحضاري العربي الإسلامي عموما والمغاربي بوجه أخصّ... لقد بينت توجهات الوزارة في ما يهمّ ذلك أن فلسفة التعليم الجامعي في تونس كما تراها هي لا تزيد عن التكوين المهاري والخبري والعملي والتطبيقي إلا قليلا وفي القطاعات التي يسمح بها التقسيم الدّولي لمشمولات الأنظمة التكوينية والمعرفية وشبكاته التمويلية واللوجستية [47]. ففي سياق التحضير لتركيز نظام إمد[48] حدّدت الوزارة فترة "تشاور وتداول" بين 15-10-2005 و15-02-2006 (= 5 أشهر)، ثم شكّلت اللجنة الوطنية للإشراف على نظام إمد خلال السنة الجامعية 2005-2006 وانطلقت أشغالها في أواخر شهر فيفري من سنة 2006 (= أقلّ من نصف شهر بعد انتهاء "التشاور") بتركيبةٍ تولّت المصالح الوزارية تعيينها من جانب واحد وكذلك كان الأمر بالنسبة إلى اللّجان القطاعية. وبعد مطالبات نقابية أستاذية وطلابية كثيرة التأم بتاريخ 10-02-2007 أول اجتماع ضمّ مصالح الوزارة واللجنة الوطنية للإشراف على نظام إمد دُعِيَ له ممثلون عن نقابات الأساتذة الجامعيين وعن الاتّحاد العام لطلبة تونس وعن طلبة التجمّع الدستوري الديمقراطي (الحزب الحاكم آنذاك). ولكن الموقف من الدعوات تفاوت بين القبول والحضور والرّفض والمقاطعة[49].

في ذلك السياق قابلت مكوّنات معتبرة للأوساط الجامعية المكلّفة بمهام التدريس والبحث على حدّ السواء وخاصة منها ذات النشاط النقابي مشروع إرساء نظام إمد بتساؤلات واحترازات كثيرة يمكن تلخيص أهمّها في الدعوة إلى عدم التسرّع في إقرار النظام الجديد وتعميم الاستشارة حوله وإعطائها بُعدَ الحوار الوطني الشامل وتنظيم مشاركات الكفاءات الآكاديمية في ذلك توقيتا وبرمجة وتمويلا والاستئناس بآراء المنتخبين من بينها في المجالس العلمية والأطر البيداغوجية، بحيث يتوفر المجال لإطلاق ورشة

---

[46] منير السعيداني، قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في تونس: الواقع والآفاق، (وقائع ندوة)، ***الوطن*** (أسبوعية تونسية)، عدد 04 أفريل- نيسان 2008، صص 4-5.

[47] نفسه.

[48] منشور عدد 2005/65 صادر عن وزير التعليم العالي والبحث العلمي، بتاريخ 22-08-2005 متعلق بالإعداد للعودة الجامعية 2006-2007 والتحضير للدفعة الأولى من الشعب المدرجة في إطار نظام إمد.

[49] منير السعيداني، أفق علم الاجتماع في الجامعة التونسية في ظل نظام إمد، في، ***المقدمة***، مجلة الجمعية التونسية لعلم الاجتماع، العدد 2 (عدد خاص بأعمال ندوة راهن علم الاجتماع والأنتروبولوجيا في المغرب العربي)، الجمعية التونسية لعلم الاجتماع، ديسمبر 2008، صص 77-111.

تفكير وعمل حول إصلاح التعليم الجامعي برمّته[50]. وتدلّ الشعارات النقابية المرفوعة من قبيل: "المدرسون الجامعيون عماد الإصلاح"، "التشاور الحقيقي والإصلاح الرّصين والشّامل والحكم الرّشيد ضمان لنجاح الإصلاح الجامعي"، "النقابة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي شريك رئيسيّ لا غنى عنه في كل إصلاح جامعي"، على اتجاه المطالبة النقابية إلى صيغ تشاورية في التقرير وتشاركية في التسيير[51].

يمكن تصوير ما سبق على أنّه وقائع معركة من أجل التأسيس "لمجال عمومي جامعي" ذات مساس مباشر بمسألة الديمقراطية في الجامعة. فمنذ 2006 وبعد أن توحّد الصّوت النقابيّ الجامعيّ حول المطالب المادية والمعنوية انطلق مسار تعميقٍ متزايدٍ لشعار الديمقراطية ولطرق إجرائها في الجامعة التونسية. وبداية من 2008 بدأ بالاتضاح أن الحريات الآكاديمية بوصفها تجسيما لوجه من أوجه الديمقراطية في الجامعة تعني في ما تعني حرية التدريس دون أيّة ضغوطات وحرية القيام بالبحوث ونشر نتائجها، والتعبير الحرّ عن الآراء حول نُظم التدريس والمشاركة في أنشطة المنظمات المهنية والجمعيات الآكاديمية وفي الملتقيات العلمية والسّفر والنفاذ إلى المعلومات دون تضييقات[52]... مع اعتبارها جزءً عضويا من الحرّيات العامة. في هذا السياق، وفي أفريل نيسان 2010 تمّت صياغة مشروع لميثاق الحرّيات الأكاديمية للجامعيين التونسيين بجهود نقابية. اعتمد المشروع مرجعية تشريعية قانونية دولية كان من بين مكوّناتها البند 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والفصلان 13 و 15 من العهد الدّولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمبادئ الأساسية المعتمدة من قِبَل الجماعة الجامعية الدولية (إعلان سيان Sienne 1982 وليما Lima 1988, وبولونيا Bologne 1988 ودار السلام 1990 وكامبلا 1980 وسينابيا Sinaia 1992 وآرفورت Erfurt 1996 والندوة الدولية حول التعليم العالي 1998...)[53].

يستخلص من هذا المسار المعقّد أن المناقشات بين الجامعيين التونسيين حول الديمقراطية في الجامعة انطلقت من عمل نضالي من أجل المشاركة في صنع القرار الآكاديمي تطوّر في اتجاه المطالبة باستقلالية النشاط الجامعي واستقلالية الجامعة ذاتها. وتفهم الاستقلالية على أنها استقلالية أخلاقية (تحديد الهياكل الخاصة وتملّك المؤسسات وتحديد نمط السير) ومالية (حرية الحصول على الموارد وحرية التصرف فيها) وبيداغوجية (حرية ضبط الحاجيات من المدرسين والإداريين والفنيين والعملة)[54]. وفي

---

[50] التقرير التأليفي الصادر عن الندوة الوطنية التي نظمتها نقابة الأساتذة الجامعيين التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل يومي الثالث والرابع من فيفري سنة 2006 والصادر تحت عنوان "مشروع إصلاح التعليم العالي إمد: الرهانات والإمكانيات"، أنظر كذلك نص التوصيات النقابية بخصوص نظام إمد المنشور في، ***الشعب*** (صحيفة أسبوعية، لسان حال الاتحاد العام التونسي للشغل) عدد 24-12-2005، ص10.

[51] منير السعيداني، أفق علم الاجتماع في الجامعة التونسية في ظل نظام إمد، في، ***المقدمة***، مصدر سابق.

[52] حميد بن عزيزة، منظومة التعليم العالي من الموجود إلى المنشود، في، ***آكاديميا***، العدد 4، المجلد 1، أفريل 2012، صص 12-13.

[53] "مشروع ميثاق الحريات الأكاديمية للجامعيين التونسيين" من إنجاز "الجامعة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي" موضوع على موقع ***الأوان*** (مجلة إلكترونية "من أجل ثقافة عقلانية علمانية تنويرية") بتاريخ 14 افريل- نيسان 2010، وتم الاطلاع عليه بتاريخ 01-07-2014 على الرابط: http://alawan.org/article7395.html

[54] حميد بن عزيزة، منظومة التعليم العالي من الموجود إلى المنشود، في، ***آكاديميا***، مصدر سابق.

سياق ذلك مثّلت كل هذه المناسبات محطات متتابعة في سيرورة من التغيير مسّت فَهْم الجامعيين لأدوارهم ومواقعهم وعلاقاتهم بكلٍّ من مؤسّساتهم وبوزارة الإشراف وبالمجتمع المدني وكذا بالمجتمع الشامل. وقد مست مختلف المناقشات ما تناولته الخطوط التوجيهية وميثاق الممارسات السّوية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE ولوحة القيادة للجمعية الجامعية الأوروبية...[55] ومع الإقرار بتوفر العديد مما يكرّس تلك الخطوط والمواثيق واللّوحات القيادية في الجامعة التونسية من حيث الصياغة القانونية والتحديد الترتيبي لا بد من القول إنّها (أي الجامعة) لا تزال تفتقر إلى هيئة مستقلّة قارّة للتقويم ولتحديد مقاييس الجودة والإشهاد ولمتابعة الإنتاج المعرفي وأنها لم تعتمد بعد بصفة كلّية التكوين مدى الحياة كما لم تحدّد بعد التمشي الكفيل بخلق الموارد الذاتية وتطويرها...[56]

خاتمة:

وضعنا لمتغير استقلالية الجامعة مؤشّرين اثنين هما الحرّيات الآكاديمية من جهة والاستقلالية الإداريّة والماليّة من جهة ثانية وهما كما لاحظنا منقوصين وإن بدرجات متفاوتة تجعل القول بوجود حريات آكاديمية دنيا نتيجة لتوسّع مجال ممارسة الحريات أمرا مقبولا. وينص الفصل 33 من الدستور التونسي الجديد على أن "الحريات الآكاديمية وحرية البحث العلمي مضمونة. توفّر الدولة الإمكانيات اللازمة لتطوير البحث العلمي والتكنولوجي"[57]. وعلى الرغم من ذلك اعتبر "منتدى الجامعيين التونسيين" مشروع الفصل في مسوّدة الدستور الجديد حين نقاشه مشوبا باللّبس والضبابية لأنّه لم يحدّد المقصود بالحرّيات الأكاديمية بصفة واضحة... تطبيقا تتعرض الحريات الآكاديمية حسب البيانات المختلفة الصادرة عن النقابة لجملة من الممارسات المنافية الصادرة عن السلطات الجامعية والوزارية ذات الشأن والرسمية الأخرى كما تصدر عن جملة من القوى السياسية أو الاجتماعية. وفضلا عن ذلك جاء في بيان "الجمعية التونسية للدفاع عن القيم الجامعية" "إن تواتر أحداث العنف ببعض المؤسسات الجامعية أمر يدعو الى القلق ويستدعي يقظة الأساتذة وكل المعنيين بالشأن الجامعي. ومن منطلق ما تعتبره الجمعية احتراما للقواعد الأكاديمية فقد حذّرت من تفاقم هذه الظاهرة وذكّرت مرارا سلطة الإشراف والمؤسسات الجامعية وكل مكونات الجامعة بأنّ العنف يمثل عائقا دون الحوار والمقارعة السلمية للأفكار"[58].

أمّا بالنسبة إلى متغير الممارسة الديمقراطية فقد تبيّنا من التثبت في كيفيّة إدارة مناقشات "المجال العموميّ الجامعيّ" أنّه مجال لا يزال في طور البناء الجنيني وأنّه عرضة لمخاطر ليس أقلّها وجود الجامعة في قلب التوتر الاجتماعي. وبالفعل فقد تبيّن من بعض اتجاهات التغيير الاجتماعي اتّجاه تيّارات

[55] MESRS et AMIDEAST, *Gouvernance universitaire en Tunisie: Entre acquis et défis*, http://www.amideast.org/sites/default/files/otherfiles/tunisia/gouvernance_universitaire_amideast.pdf, op.cité.
[56] *Ibid.*
[57] دستور الجمهورية التونسية المصادق عليه بتاريخ 26 جانفي 2014 وصدر مؤرخا في 27 جانفي 2014.
[58] صدر بتاريخ 12-03-2014

نحو توجيه المطلب الديمقراطي بكبح مظاهر التمييز النخبوي (تطبيقا لشعار قديم من شعارات الحركة الطلابية التونسية قائلا " جامعة شعبية") إلى اعتماد شعارات قريبة من "المساواتية الكاملة" دون اعتبارٍ للجدارة الاستحقاقية. تدل على ذلك مثلا مطالب الطلبة بتعميم التسجيل في مرحلة الماجستير لكل حاصل على الإجازة مهما كنت نتائجه وهو المطلب الذي يلقى مساندة مطلقة من الاتحاد العام لطلبة تونس (يسار وقوميون عروبيون رئيسيا) ومن الاتحاد العام التونسي للطلبة (إسلاميون رئيسيا) ومن ممثلي الطلبة في مجالس الكليات وتخاض حوله منذ سنتين حملات "نضالية وتعبوية" في بداية كل سنة جامعية. ويصحّ الأمر كذلك على مطالبات كثيرة بل وتخطيطات وزارية باعتماد مبدأ تعميم حق انتخاب العميد أو المدير على كل منظوريه في المؤسسة الجامعية من أساتذة وإداريين وفنيين وعملة... وفي سياق ما خيض من مناقشات حول ذلك اعتبر الممثلون النقابيون لموظفي المؤسسات الجامعية أنفسهم مقصيين بفعل القانون المنظم لانتخابات المجالس العلمية ومن ثم مديري المعاهد وعمداء الكليات ومجالس الجامعات ورؤسائها وهو عبارة عن أمر عدده 683 مؤرخ في 9 جوان 2011 نقّح وتمّم الأمر عدد 2716 لسنة 2008 الذي ذكرنا. والأمر حسب نقابيي الموظفين والعملة يعتمد مبدأ انتخابيا على مستويين (مباشر في انتخاب المجلس العلمي مثلا ثم غير مباشر في انتخاب العميد ومجلس الجامعة العلمي مثلا). وفضلا عن ذلك اعتبر ممثلون نقابيون لأسلاك من المدرّسين مثل أساتذة السلك المشترك والمتعاقدين والملحقين والمبرزين (يبدو أن أعدادهم تفوق 5 آلاف حسب إحصائيات متواترة ولكنها غير موثقة وواقعة تحت أثر المزايدات الانتخابية)... أن التأطير القانوني للعملية الانتخابية يساوي بين أقلية وأغلبية أي بين مدرسي الصنف -ب- الذين يمثلون ما يمثل حسب إحصائيات من نفس نوع سابقتها 80 % من الجسم الأساتذي ومدرسي الصنف -أ- الذين أقل من 15 % منهم. اتجاه المعارضة النقابية العمالية والإدارية وبعض الأستاذية لواقع حال هذا الشطر من الانتخابات في الجامعة يبحث عن موقع أفضل وأكثر ثقلا ودور أكثر تأثيرا لما يعتبره فضلا عن المدرسين " من مكونات الأسرة الجامعية المتشكلة من إداريين وتقنيين وفنيين سامين ومهندسين ومكتبيين وأعوان مخابر علاوة على العملة" بالاعتماد على "أن العميد أو المدير أو رئيس الجامعة الذي ينتخب يفقد صفته البيداغوجية حالما يتسلم المهام التي انتخب من أجلها لينحصر دوره في تسيير كل الموارد البشرية العاملة بالجامعة علاوة على ادارة الموارد المالية". واعتبارا لكل ذلك ترى الأطراف النقابية المذكورة أنّ أمر 09 جوان 2011 غير ديمقراطي.

في الأسابيع الأخيرة من السنة الجامعية 2013-2014، كان مدار ما شهدته مجريات العمليات الانتخابية داخل المعاهد والكليات والجامعات التونسية من حالات شدّ وجذب بين النقابات والوزارة إذًا مقاييس الانتخاب وإجراءاته ودرجاته وصفات المنتفعين به، حيث ينتخب العميد أو المدير من بين المنتخبين الفائزين في انتخابات المجلس العلمي وفيما بينهم هم فحسب بوصفهم هيئة انتخابية مغلقة، وكذا الأمر بالنسبة إلى رئيس الجامعة الذي ينتخب من قبل أعضاء هيئات المجالس العلمية المنتخبة على

مستوى الجامعة. وفضلا عن هذه الاحترازات القانونية والإجرائية تمخضت نتائج العمليات الانتخابية المجراة خلال الأسابيع الأخيرة من السنة الجامعية 201"-2014 في العديد من الأحيان والحالات، عن تكريس سلطة جامعيين كانوا قد مارسوا التسيير قبل الثورة وحافظوا على مراكزهم لعدم وجود منافسين بسبب حصر حقّ الترشح في أعضاء هيئة التدريس من الصنف ألف (أستاذة تعليم عال وأساتذة مشاركون) وكذلك لعدم احتساب الوزارة مددا نيابية مارسوا فيها التسيير بعد الثورة مباشرة.

تشير كل هذه الملاحظات التقييمية إلى أن المعطيات الخاصة بالمتغيرين بمؤشّراتهما الأربع غير واضحة بصفة حاسمة. ففضلا عن أن الأمور لا تزال جارية وقابلة للتغيير وعلى الخصوص على ضوء نتائج الانتخابات التشريعية و الرئاسية المقررة لخريف سنة 2014، لم نتمكن في ورقتنا هذه من بناء نموذج تحليلي كمّي قد يكون أكثر إيفاء بضرورة تدقيق التّحاليل باعتماد معطيات مرقّمة ومقارنات إحصائية بين جامعات متباعدة جغرافيا مثلا ومؤسسات مختلفة الاختصاص... ولكن وعلى الرغم من ذلك أظهر عرضنا بوضوح كاف قصور الحريات الآكاديمية وبوضوح أكبر إفراط المركزية التوجيهية والتسييرية العلمية والإدارية والمالية وانحسار هامش الاستقلالية الإدارية والمالية للمؤسّسات الجامعيّة التونسيّة وهو ما يجعلنا نقر بوجود قيود وجّهت مناقشات المجال العموميّ الجامعيّ وكيّفتها بطريقة سلبية تبعدها عن الديمقراطية.

عودا على إمكانية الربط بين المسارات الانتقالية المجتمعية الشاملة والتغيير الجامعي من منظور الديمقراطية تبدو لنا ديمقراطية الجامعية التونسية وليدا غضّا ينمو في سياق عالي المخاطر. يتعلق بعض تلك المخاطر بما أظهرته النخبة السياسية طوال الأشهر الأخيرة من فداحة العجز عن تسيير المناقشات الاختلافية تحت قبة المجلس التأسيسي وخارجه وتدنّي اهتمامها بالشأن الجامعي، ويتعلق بعضها الآخر بإمكانية تعمّق التوجّهات الشعبوية المساواتية غير الاستحقاقية لدى الطلاّب من جهة ولدى أجيال المدرسين القريبين منهم عمرا وتفكيرا من جهة ثانية. وتزداد هذه المخاطر حدة بوجود ما وقفنا عليه من انعدام الهيئات الجامعية المستقلة وذات الإرادات النافذة في مجالات التقويم والجودة والإشهاد ومتابعة الإنتاج المعرفي خلق الموارد الذاتية وتطويرها.

يبدو لنا نمط التصرّف في الشأن الجامعي مناسبا لما يعتبره سيزار جيرمانا ممارسة للمعرفة من داخل نظام المركزية الأوروبية أي بوصفها خاضعة لاستعمارية (كولونيالية) المعرفة[59]. في هذا السياق ربما وفّرت الدراسات ما بعد الكولونيالية ودراسات الاستتباع والآفاق التي تفتحها إنتاجات المثقفين الأفارقة مقاربات تحليلية تنسجم مع ما تتطلبه بدائل المعرفة المركزية الأوروبية من بناء طريف للديمقراطية الجامعية يمكن أن تكون تنظيرات آنيبال كيخانو من مصادرها[60]، وربما كانت واحدة من أولى

[59] سيزار جيرمانان استعمارية الحكم: منظور بيروفي، ترجمة منير السعيداني، في ***حوار كونبي***، العدد 2 من السلسلة 4، مصدر سابق.
[60] Anibal Quijano, "Coloniality of power and social classification.", in, *Journal of World-Systems Research,* 6.2, 2000, pp 342-386.

منطلقات الاستقصاء العمل على التثبت من وجود صلة بين ما يسمّيه "استعمارية السلطة" وأنماط التصرّف في الشأن الجامعي غير الديمقراطية.